المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 976-987

The Crisis of National Sovereignty in a Fragile State: "The Post-2011 Libyan Case as a Model" (An Analytical Study)

Khaled Saad Krayem *
The Libyan Academy for Graduate Studies - Al-Khums Branch, Al-Khums, Libya
***Email (for reference researcher):** khaled.krayem@academy.edu.ly

أزمة السيادة الوطنية في الدولة الهشة: "الحالة الليبية ما بعد عام 2011م أنموذجاً" (دراسة تحليلية)

د. خالد سعد محمد كريم *
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع الخمس، الخمس، ليبيا

Received: 05-04-2026; **Accepted:** 16-06-2026; **Published:** 27-06-2026

Abstract:

This study examines the fragmentation of sovereignty in fragile states through the Libyan case after 2011. It analyzes how political and institutional division weakened central authority and allowed multiple centers of power to emerge. The study also highlights the role of armed groups, local actors, and regional and international interventions in limiting the Libyan state's ability to monopolize decision-making and the legitimate use of force. Using the descriptive-analytical method, the historical method, and the case study approach, the study shows that the erosion of sovereignty in Libya resulted from overlapping internal and external factors, including institutional division, legitimacy crisis, the spread of arms, and foreign intervention. The study concludes that rebuilding Libyan sovereignty requires unifying state institutions, controlling arms, restoring political legitimacy, reducing external influence, and establishing a comprehensive national consensus.

Keywords: Sovereignty, Fragile State, Libya, Multiple Centres of Power, External Intervention.

الملخص

يتناول هذا البحث تفكك السيادة في الدول الهشة من خلال تحليل الحالة الليبية بعد عام 2011م، باعتبارها نموذجاً لتراجع قدرة الدولة على احتكار القرار السياسي والأمني في ظل تعددية مراكز القوة؛ حيث شهدت ليبيا بعد سقوط النظام السابق انقساماً سياسياً ومؤسسياً، وصعوداً للجماعات المسلحة والقوى المحلية، إلى جانب تنامي التدخلات الإقليمية والدولية في مسار الأزمة. وينطلق البحث من إشكالية تبحث مدى تأثير تفكك السيادة في إضعاف السلطة المركزية وإعادة تشكيل بنية الدولة الليبية، وانعكاس ذلك على قدرتها في استعادة وحدة القرار واحتكار الاستخدام المشروع للقوة، واعتمد البحث في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، لفهم العلاقة بين هشاشة الدولة وتراجع السيادة، وتوصل البحث إلى أن تآكل السيادة في ليبيا نتج عن تداخل عوامل داخلية وخارجية، أبرزها الانقسام المؤسسي، وأزمة الشرعية، وانتشار السلاح، وصعود الفاعلين المحليين والمسلحين، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي عمقت الانقسام وأثرت في موازين القوة. وفي سياق ذلك، خلص البحث إلى أن إعادة بناء السيادة الوطنية تتطلب توحيد المؤسسات، وضبط السلاح، وإعادة بناء الشرعية السياسية، وتقليل التأثيرات الخارجية، وصياغة توافق وطني جامع يعيد للدولة قدرتها على إدارة المجال العام بصورة موحدة ومستقرة.

الكلمات المفتاحية :السيادة، الدولة الهشة، ليبيا، تعددية مراكز القوة، التدخل الخارجي.

مقدمة

شهد مفهوم السيادة خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية في الفكر السياسي المعاصر، ولاسيمّا مع تصاعد الأزمات الداخلية وتزايد التدخلات الخارجية وتراجع قدرة بعض الدول على إدارة شؤونها بصورة مستقرة، فلم تعد السيادة تعني مجرد الاعتراف القانوني بالدولة أو عضويتها في المجتمع الدولي، بل أصبحت ترتبط بقدرتها الفعلية على بسط سلطتها داخل الإقليم، وضبط المجالين السياسي والأمني، واحتكار أدوات القوة، والحفاظ على وحدة مؤسساتها وقرارها الوطني.

وقد أظهرت التحولات المعاصرة أن الدولة قد تحتفظ بشخصيتها القانونية، لكنها تعجز عملياً عن ممارسة سيادتها بسبب ضعف مؤسساتها أو انقسام سلطتها أو صعود فاعلين غير رسميين ينازعونها حق القرار واستخدام القوة. ومن هنا، أصبح الحديث عن السيادة مرتبطاً بالقدرة العملية للدولة، لا بمركزها القانوني فحسب.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتُعدُّ الدولة الهشة من أبرز النماذج التي تكشف هذا التحول؛ إذ لا تعني الهشاشة غياب الدولة بالكامل، بل ضعف قدرتها على احتكار السلطة والقوة، وتراجع فاعلية مؤسساتها وشرعيتها، وعجزها عن تقديم الخدمات وفرض القانون على كامل الإقليم. وفي هذه البيئة تتعدد مراكز النفوذ، وتبرز القوى المحلية والمسلحة، فتتحول السيادة من سلطة مركزية موحدة إلى سلطة موزعة بين أطراف متعددة.

وتبرز الحالة الليبية بعد عام 2011م نموذجاً واضحاً لهذا النمط من تفكك السيادة؛ فقد أدى سقوط النظام السابق إلى مرحلة انتقالية معقدة لم تنجح في بناء مؤسسات مستقرة أو سلطة مركزية موحدة. ومع تطور الأزمة، تعددت الحكومات والمؤسسات، وصعدت الجماعات المسلحة، وتدخلت قوى إقليمية ودولية، فأصبحت السيادة الليبية محل تنازع بين فاعلين داخليين وخارجيين. لذلك تتيح دراسة الحالة الليبية فهم العلاقة بين هشاشة الدولة، وتعدد الفاعلين، والتدخل الخارجي، وتراجع قدرة الدولة على إعادة بناء سلطتها.

أولاً: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول مجموعة من التساؤلات، هي:

1- التساؤل الرئيس:

- كيف أسهمت هشاشة الدولة الليبية وتعددية مراكز القوة ما بعد عام 2011م في تفكك السيادة الوطنية وإضعاف السلطة المركزية، وما أثر ذلك في قدرة الدولة الليبية على استعادة احتكار القرار السياسي والاستخدام المشروع للقوة وبناء مؤسسات دولة موحدة ومستقرة؟

2- التساؤلات الفرعية:

- ما العلاقة بين هشاشة الدولة وتفكك السيادة في الفكر السياسي المعاصر؟
- ما هي أبرز مظاهر تفكك السيادة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011م؟
- كيف أسهم الانقسام السياسي والمؤسسي في تعددية مراكز القوة داخل الدولة الليبية؟
- ما هو أثر الجماعات المسلحة والفاعلين غير الدوليين في تآكل احتكار الدولة للقوة؟
- كيف أثرت التدخلات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل السيادة الليبية؟
- ما التحديات التي تواجه استعادة السيادة الوطنية وبناء الدولة في ليبيا؟

ثانياً: فرضيات البحث:

سيعمد البحث للتحقق من صحة فرضية محورية مفادها: أن تفكك السيادة في ليبيا بعد عام 2011م أسهم في إضعاف السلطة المركزية وظهور تعددية في مراكز القوة والنفوذ؛ الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة الدولة الليبية على استعادة وحدة القرار السياسي والأمني، واحتكارها المشروع لاستخدام القوة، وبناء مؤسسات مستقرة قادرة على ممارسة وظائف الدولة بصورة موحدة.

وتنبثق من الفرضية المحورية مجموعة فرضيات فرعية:

- يُسهم الانقسام السياسي والمؤسسي في إضعاف السلطة المركزية وتفكيك القرار السيادي في ليبيا.
- يؤدي صعود الجماعات المسلحة والفاعلين غير الدوليين إلى تآكل احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة.
- تسهم أزمة الشرعية السياسية في تعميق تعددية مراكز القوة وإطالة أمد الانقسام الداخلي.
- تؤدي التدخلات الإقليمية والدولية إلى إضعاف استقلالية القرار الوطني وإعادة تشكيل موازين القوة الداخلية.
- ترتبط استعادة السيادة الوطنية بمدى نجاح الدولة في توحيد مؤسساتها وتعزيز شرعيتها واحتكارها للقوة.

ثالثاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله مفهوم السيادة في سياقه المعاصر، بوصفه مرتبطاً بقدرة الدولة الفعلية على إدارة شؤونها وبسط سلطتها، لا بمجرد الاعتراف القانوني بها. كما تكتسب أهميتها من ارتباطها بمفهوم الدولة الهشة وما يترتب عليه من ضعف المؤسسات، وتعدد مراكز القوة، مع التركيز على الحالة الليبية بعد

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عام 2011م بوصفها نموذجاً يبرز صعوبة الانتقال من سقوط النظام إلى بناء دولة موحدة ومستقرة، ويساعد على فهم تحديات استعادة السيادة وتوحيد المؤسسات وضبط المجال الأمني.

كما يسهم البحث في إثراء الأدبيات المرتبطة بمفاهيم السيادة والدولة الهشة وبناء الدولة، من خلال الربط بين هذه المفاهيم في إطار تحليلي واحد، والعمل في سياق ذلك، لسد جانب من النقص في المكتبة الليبية والعربية، فيما يتعلق بالدراسات التي تتناول أزمة السيادة الوطنية من منظور علم السياسة والعلاقات الدولية، وربطها بتعددية مراكز القوة والتحولات التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011م.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة أهداف، هي:

1- توضيح مفهوم السيادة في الفكر السياسي المعاصر، وبيان أبرز التحولات التي طرأت عليه في ظل العولمة والتدخل الدولي وهشاشة الدولة.
2- تحليل مفهوم الدولة الهشة وعلاقته بتعدد مراكز القوة وتراجع قدرة الدولة على احتكار السلطة والقوة.
3- تفسير مظاهر تفكك السيادة في الحالة الليبية بعد عام 2011م، من خلال دراسة الانقسام المؤسسي والسياسي وصعود الفاعلين غير الدوليين.
4- بيان أثر التدخلات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل السيادة الليبية وتعميق تعددية مراكز القوة.
5- الوقوف على تحديات إعادة بناء السيادة الوطنية في ليبيا في ظل التوازنات المحلية والخارجية.

خامساً: حدود البحث:

أ. الحدود الزمنية: تمتد الحدود الزمنية للبحث خلال الفترة (2011–2026م)، وهي المرحلة التي بدأت بسقوط النظام السياسي في ليبيا عام 2011م، وما ترتب عليه من تحولات سياسية وأمنية ومؤسسية عميقة، وصولاً إلى التطورات الراهنة المرتبطة بمسارات بناء الدولة واستعادة السيادة الوطنية.

ب. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة مكانياً على الدولة الليبية، مع التركيز على مختلف المناطق والأقاليم الليبية بوصفها مجالاً لظهور تعددية مراكز القوة وتباين مستويات حضور السلطة المركزية وممارستها لسيادتها.

سادساً: منهجية البحث:

تطلب البحث الاعتماد على المناهج البحثية التالية:

أ. **المنهج التاريخي:** لتتبع تطور مفهوم السيادة وتحولات الدولة الليبية ما بعد عام 2011م.

ب. **المنهج الوصفي التحليلي:** باعتباره مناسباً لوصف ظاهرة تفكك السيادة وتحليل أسبابها ومظاهرها ونتائجها في الحالة الليبية.

ج. **منهج دراسة الحالة:** باعتبار ليبيا نموذجاً تطبيقياً لفهم علاقة هشاشة الدولة بتعدد مراكز القوة وتآكل السيادة.

كما تستفيد الدراسة من التحليل السياسي في تفسير تداخل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في مسار الدولة الليبية.

سابعاً: تقسيمات البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لتفكك السيادة في الدول الهشة.
المحور الثاني: مظاهر تآكل السيادة في الحالة الليبية ما بعد عام 2011م.
المحور الثالث: العوامل الداخلية والخارجية في إعادة تشكيل السيادة الليبية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لتفكك السيادة في الدول الهشة.

يتطلب فهم تفكك السيادة في الدول الهشة الوقوف أولاً عند مفهوم السيادة وتحولاته في الفكر السياسي المعاصر، ثم تحليل مفهوم الدولة الهشة بوصفها البيئة التي تتراجع فيها قدرة الدولة على احتكار السلطة والقوة. فالسيادة لا تتفكك فجأة، وإنما تتآكل تدريجيًا عندما تفقد الدولة قدرتها على إدارة مؤسساتها، وضبط المجال السياسي والأمني، وفرض القانون، وتوحيد القرار الوطني. ومن ثم، فإن تفكك السيادة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بهشاشة الدولة وتراجع قدرتها على أداء وظائفها الأساسية.

أولاً: مفهوم السيادة في الفكر السياسي المعاصر وتحولاته:

ارتبط مفهوم السيادة تاريخياً بنشأة الدولة الحديثة؛ إذ أصبحت الدولة هي السلطة العليا داخل الإقليم، والجهة التي تمتلك حق إصدار القوانين وفرض النظام وتنظيم المجال السياسي والأمني. وقد ترسخ هذا المفهوم بصورة واضحة بعد "معاهدة وستفاليا" عام 1648م، التي كرست مبدأ استقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وجعلت السيادة أساساً قانونياً وسياسياً لوجود الدولة الحديثة. وفي هذا الإطار، ارتبطت السيادة بفكرة السلطة العليا، التي لا تعلوها سلطة أخرى داخل الدولة، ولا تخضع لإرادة خارجية في علاقاتها الدولية (بشارة، 2013، ص115).

وقد ظل التصور التقليدي للسيادة يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية: الإقليم، والشعب، والسلطة السياسية. فالدولة ذات السيادة هي التي تملك سلطة فعلية على إقليم محدد، وتحكم مجتمعاً سياسياً معيناً، وتمارس سلطتها عبر مؤسسات قادرة على فرض القانون وحماية النظام العام. غير أن هذا التصور، رغم أهميته القانونية، لم يعد كافياً لفهم واقع الدولة في السياقات المعاصرة، وبخاصة في الحالات التي توجد فيها الدولة قانونياً، لكنها تعجز عملياً عن بسط سلطتها على كامل الإقليم.

ومع تطور الدولة الحديثة وظهور النظم الدستورية، لم تعد السيادة مرتبطة بفكرة السلطة المطلقة، كما كانت في التصورات الكلاسيكية، بل أصبحت مرتبطة بالشرعية السياسية وسيادة القانون وفاعلية المؤسسات. فالدولة الحديثة لا تستمد قوتها فقط من قدرتها على القهر، وإنما من قدرتها على إنتاج الشرعية، وتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار والقبول السياسي، ولذلك أصبح مفهوم السيادة أكثر ارتباطاً بقدرة الدولة على إدارة التوازنات الداخلية والمحافظة على وحدة القرار السياسي والأمني (الجابري، 1994، ص88).

وقد ساهمت العولمة في إعادة تشكيل مفهوم السيادة بصورة أكثر تعقيداً، فالتطور التكنولوجي، وتزايد الترابط الاقتصادي، وصعود المنظمات الدولية، والشركات العابرة للحدود، والفاعلين غير الدوليين، كلها عوامل جعلت الدولة أقل قدرة على الانفراد المطلق بالقرار. كما أن قضايا حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني، والأمن الجماعي، ومكافحة الإرهاب، والهجرة، والجريمة المنظمة، جعلت السيادة الوطنية تتفاعل باستمرار مع اعتبارات دولية تتجاوز الحدود التقليدية للدولة. ومن ثم، لم تعد السيادة تعني الانغلاق المطلق أو الاستقلال الكامل عن التأثيرات الخارجية، بل أصبحت تعني قدرة الدولة على إدارة هذه التأثيرات دون فقدان قرارها الوطني.

وفي العالم العربي، كشفت التحولات التي أعقبت عام 2011م عن هشاشة بعض الدول الوطنية، وعن ضعف قدرتها على حماية سيادتها في مواجهة الانقسام الداخلي والتدخل الخارجي، فقد أدى سقوط بعض الأنظمة أو ضعفها إلى بروز فراغات سياسية وأمنية، سرعان ما ملأتها جماعات مسلحة وقوى محلية وتدخلات إقليمية ودولية. وفي هذا السياق، لم تعد السيادة مجرد مبدأ نظري، بل أصبحت مسألة عملية تتعلق بقدرة الدولة على البقاء بوصفها مركزاً موحدًا للسلطة والقرار (نافعة، 2018، ص103).

وتُعدُّ ليبيا مثالاً واضحاً على هذا التحول، فعلى الرغم من استمرار الاعتراف الدولي بالدولة الليبية، فإن واقع ما بعد عام 2011م كشف عن تراجع واضح في ممارسة السيادة الفعلية؛ حيث تعددت السلطات، وانقسمت المؤسسات، وانتشرت الجماعات المسلحة، وتدخلت قوى خارجية في الشأن الليبي، فأصبحت السيادة موزعة بين مؤسسات متنافسة وفاعلين محليين وخارجيين، ولذلك، فإن دراسة السيادة في ليبيا لا يمكن أن تقتصر على الجانب القانوني، بل ينبغي أن تركز على القدرة الواقعية للدولة على احتكار القرار والقوة داخل الإقليم.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً: الدولة الهشة وتآكل احتكار السلطة:

برز مفهوم الدولة الهشة بصورة واسعة في الدراسات السياسية المعاصرة، ولاسيمّا بعد نهاية الحرب الباردة وتصاعد النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في عدد من الدول، ويشير هذا المفهوم إلى الدولة التي تعاني من ضعف في مؤسساتها السياسية والأمنية والاقتصادية، وتفشل في أداء وظائفها الأساسية بصورة مستقرة، فهي دولة قد تمتلك الشكل القانوني للدولة، لكنها تعاني من ضعف فعلي في السيطرة على الإقليم، وفي فرض القانون، وفي تقديم الخدمات، وفي حماية المواطنين.

وتعرف الدولة الهشة بأنها الدولة التي تفقد القدرة على إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة فعالة، وتصبح عاجزة عن حماية مواطنيها وضمان حقوقهم الأساسية؛ الأمر الذي يؤدي إلى انتشار العنف والفوضى وتراجع الشرعية السياسية، وترتبط هذه الحالة غالباً بضعف المؤسسات الرسمية، وتفكك السلطة المركزية، وانتشار الجماعات المسلحة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعل الدولة بيئة مناسبة لظهور تهديدات أمنية عابرة للحدود، مثل: الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة (بوكليخة، 2017، ص164-165).

ولا ترتبط هشاشة الدولة بالجانب الأمني فقط، رغم أهميته، بل تشمل أيضًا ضعف الإدارة العامة، وغياب الثقة بين الدولة والمجتمع، وتراجع القدرة الاقتصادية، وتآكل الشرعية السياسية، فالدولة الهشة لا تفقد سيادتها لأنها تتعرض لضغط خارجي فقط، وإنما لأنها تعاني داخلياً من ضعف في بنيتها ومؤسساتها وقدرتها على إدارة التعددات السياسية والاجتماعية. ولهذا، فإن الهشاشة تكون غالباً نتيجة تراكمات طويلة، لا مجرد أزمة مؤقتة أو ظرف طارئ (الغندور، 2026، ص18).

وتتميز الدولة الهشة بعدة خصائص أساسية، أولها ضعف السلطة المركزية؛ فعندما تعجز السلطة المركزية عن فرض سيطرتها على كامل الإقليم أو عن احتكار استخدام القوة، تظهر قوى موازية تنازعها السلطة، وقد تكون هذه القوى جماعات مسلحة، أو قبائل، أو قوى جهوية، أو شبكات اقتصادية غير رسمية، ويؤدي هذا الوضع إلى إضعاف وحدة القرار السياسي والأمني، ويجعل الدولة عاجزة عن فرض القانون بصورة متساوية على جميع المناطق (بلعيد، 2016، ص92).

وتتمثل الخاصية الثانية في أزمة الشرعية السياسية؛ فالدولة الهشة غالباً ما تعاني من ضعف القبول الشعبي، ومن تراجع الثقة في مؤسساتها، وبخاصة عندما تصبح السلطة موضع نزاع بين أطراف متعددة؛ وفي مثل هذه الحالات، لا تعود الشرعية عامل استقرار، بل تتحول إلى موضوع للصراع، ويزداد الأمر تعقيداً عندما تغيب القواعد الدستورية المستقرة، أو عندما تفشل الدولة في تقديم الخدمات وتحقيق الأمن والعدالة، لأن فشل الأداء المؤسسي يؤدي تدريجياً إلى تراجع ثقة المواطنين في الدولة (بشارة، 2013، ص115).

أما الخاصية الثالثة، فتتعلق بضعف المؤسسات الأمنية والإدارية؛ فالدولة الهشة تعاني عادة من أجهزة أمنية منقسمة أو غير مهنية، ومن إدارة عامة ضعيفة، ومن انتشار الفساد والمحسوبية، ويؤدي ضعف المؤسسات الأمنية إلى تراجع قدرة الدولة على فرض النظام وحماية الحدود والمؤسسات العامة، بينما يؤدي ضعف الإدارة العامة إلى تدهور الخدمات الأساسية وزيادة الفجوة بين الدولة والمجتمع. وبذلك، تصبح المؤسسات الرسمية عاجزة عن أداء دورها، وتفتح المجال أمام قوى بديلة تؤدي بعض وظائف الدولة بصورة غير رسمية (بلقزيز، 2012، ص61).

وتتمثل الخاصية الرابعة في التدهور الاقتصادي والاجتماعي؛ فالصراعات الداخلية وضعف مؤسسات الدولة يؤديان عادة إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وضعف الخدمات العامة، وانخفاض الاستثمارات، ولا يبقى هذا التدهور في حدود الاقتصاد، بل يتحول إلى عامل يفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية؛ إذ أن الفئات المتضررة قد تلجأ إلى قوى محلية أو جماعات مسلحة للحصول على الحماية أو الموارد، مما يعمق هشاشة الدولة ويضعف سيادتها (نافعة، 2018، ص103).

أما الخاصية الخامسة، فتتمثل في تصاعد التدخلات الخارجية، فكلما ضعفت الدولة من الداخل، أصبحت أكثر قابلية للاختراق الخارجي. وغالبًا ما تتحول الدول الهشة إلى ساحات تنافس إقليمي ودولي، لاسيّما إذا كانت تمتلك موقعاً استراتيجياً أو موارد اقتصادية مهمة. وفي هذه الحالة، لا يؤدي التدخل الخارجي فقط إلى التأثير في القرار الوطني، بل قد يساهم في إعادة تشكيل موازين القوة الداخلية عبر دعم أطراف معينة على حساب أخرى (الصلابي، 2020، ص211).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن خلال هذه الخصائص، يتضح أن هشاشة الدولة تقود بصورة مباشرة إلى تفكك السيادة، فالدولة التي لا تستطيع احتكار القوة، ولا توحيد مؤسساتها، ولا إنتاج شرعية مستقرة، ولا حماية قرارها من التأثير الخارجي، تصبح سيادتها منقوصة حتى لو ظلت معترفًا بها قانونيًا. وفي ليبيا، ظهرت هذه العلاقة بوضوح بعد عام 2011م؛ إذ أدى ضعف المؤسسات وانقسام السلطة وانتشار السلاح وتدخل الخارج إلى تراجع قدرة الدولة على ممارسة السيادة بصورة موحدة.

المحور الثاني: مظاهر تآكل السيادة في الحالة الليبية بعد عام 2011م:

شهدت ليبيا بعد عام 2011م تحولات سياسية وأمنية عميقة أثرت مباشرة في بنية الدولة ووحدة مؤسساتها؛ فقد دخلت البلاد مرحلة انتقالية مضطربة اتسمت بغياب الاستقرار السياسي، وتعدد الأجسام والمؤسسات، وضعف الأجهزة الأمنية والعسكرية، وانتشار الجماعات المسلحة. ومع مرور الوقت، لم تعد الأزمة الليبية مجرد خلاف سياسي بين أطراف متنافسة، بل تحولت إلى أزمة سيادة، إذ تراجعت قدرة الدولة على احتكار القرار والقوة، وأصبحت السلطة موزعة بين مراكز نفوذ متعددة (الغندور، 2026، ص33).

أولًا: الانقسام المؤسسي والسياسي وأثره على وحدة القرار السيادي:

يُعدُّ الانقسام المؤسسي والسياسي من أبرز مظاهر تفكك السيادة في ليبيا بعد عام 2011م؛ فقد أدى الصراع على الشرعية والسلطة إلى ظهور مؤسسات سياسية وتنفيذية متوازية، تنافست على تمثيل الدولة وإدارة المرحلة الانتقالية، وبذلك لم تعد الدولة الليبية تمتلك مركزاً سياسياً موحداً قادراً على إنتاج القرار السيادي بصورة مستقرة، بل أصبحت القرارات موزعة بين أطراف متعددة، لكل منها مرجعيته السياسية وتحالفاته المحلية والخارجية.

لقد شهدت ليبيا منذ عام 2011م تعدداً في المؤسسات السياسية والتنفيذية، وظهور حكومات وأجسام تشريعية متنافسة في مراحل مختلفة. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف قدرة الدولة على إدارة الشأن العام بصورة موحدة، كما أثر في عمل المؤسسات السيادية والإدارية التي أصبحت تعاني من الازدواجية وتضارب الصلاحيات، ولم يكن هذا الانقسام إدارياً فقط، بل كان تعبيراً عن أزمة أعمق في بنية السلطة والشرعية داخل الدولة (الصلابي، 2020، ص214).

وقد ساهم استمرار التنافس بين المؤسسات في تعطيل ملفات الإصلاح السياسي والأمني، لأن كل طرف سعى إلى تثبيت شرعيته ونفوذه بدل العمل على بناء سلطة وطنية جامعة. وفي ظل غياب توافق سياسي مستقر، أصبحت الدولة عاجزة عن صياغة سياسات عامة موحدة، وعن إدارة الموارد، وعن توحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الانقسام المؤسساتي في ليبيا أدى إلى إضعاف قدرة الدولة على إنتاج سياسات عامة مستقرة، نتيجة تضارب القرارات وغياب سلطة مركزية قادرة على فرض رؤية موحدة لإدارة المرحلة الانتقالية (عبد السلام، 2021، ص79).

وترتبط أزمة الانقسام المؤسسي بأزمة الشرعية السياسية؛ فقد دخلت الأطراف الليبية في صراع مستمر حول أحقية تمثيل الدولة، في ظل غياب دستور دائم وقواعد مستقرة لإدارة السلطة، وقد أدى ذلك إلى تعدد المرجعيات السياسية والقانونية؛ حيث استند كل طرف إلى تفسير مختلف للشرعية، سواء كانت انتخابية أو ثورية أو توافقية أو مدعومة من الخارج. وقد أشار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى أن تعثر الانتقال السياسي في ليبيا ارتبط بغياب التوافق حول قواعد الشرعية السياسية والدستورية؛ الأمر الذي ساهم في إطالة أمد الأزمة وتعقيد جهود بناء الدولة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص31).

وقد انعكست أزمة الشرعية على علاقة المواطن بالدولة، إذ تراجعت الثقة في المؤسسات الرسمية بسبب عجزها عن تقديم الأمن والخدمات، وبسبب ظهورها في كثير من الأحيان كجزء من الصراع لا كإطار جامع لإدارته، كما انعكس الانقسام الداخلي على العلاقات الخارجية للدولة الليبية؛ إذ تعاملت بعض القوى الإقليمية والدولية مع أطراف مختلفة داخل الدولة الواحدة، الأمر الذي أضعف وحدة القرار الوطني وجعل السيادة الليبية عرضة للتأثير الخارجي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن ناحية أخرى، أدى الانقسام المؤسسي إلى إضعاف الإدارة العامة والحوكمة؛ إذ أصبحت بعض المؤسسات تعاني من الازدواجية، بينما تعطلت مشاريع الإصلاح، وتراجعت قدرة الدولة على إدارة الملفات الاقتصادية والأمنية. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الانقسام المؤسساتي في ليبيا ساهم في إضعاف الحوكمة العامة وتعطيل مسارات الإصلاح السياسي والإداري، بما أثر بصورة مباشرة على استقرار مؤسسات الدولة (UNDP, 2021, p.24).

ومن ثم، فإن الانقسام المؤسسي والسياسي لم يكن مجرد نتيجة من نتائج الأزمة الليبية، بل أصبح عاملاً أساسياً في استمرارها، فقد أدى إلى تفكيك القرار السيادي، وإضعاف السلطة المركزية، وإفساح المجال أمام الفاعلين المحليين والخارجيين للتأثير في مسار الدولة، وبذلك أصبح استعادة السيادة في ليبيا مشروطة أولاً بإنهاء الانقسام المؤسسي وبناء سلطة سياسية موحدة تتمتع بشرعية وطنية فعلية.

ثانيًا: صعود الفاعلين غير الدوليين وتآكل احتكار العنف المشروع:

يشكل صعود الفاعلين غير الدوليين أحد أهم مظاهر تفكك السيادة في ليبيا بعد عام 2011م؛ فقد أدى انهيار الأجهزة الأمنية والعسكرية، وانتشار السلاح، وتراجع سلطة الدولة، إلى بروز جماعات مسلحة وقوى محلية أصبحت تمتلك نفوذاً سياسياً وأمنياً واسعاً؛ ولم تعد هذه القوى مجرد فاعلين هامشيين، بل تحولت في كثير من الحالات إلى أطراف مؤثرة في تشكيل القرار السياسي، وفي إدارة بعض المناطق، وفي التحكم ببعض الموارد والمؤسسات.

لقد أدى انهيار المنظومة الأمنية والعسكرية بعد عام 2011م إلى خلق فراغ أمني واسع، سمح بظهور جماعات مسلحة متعددة ذات انتماءات سياسية وجهوية وأيديولوجية مختلفة (لورانس، 2021، ص94)، وقد استفادت هذه الجماعات من ضعف السلطة المركزية ومن غياب مؤسسة أمنية موحدة لتوسيع نفوذها في المدن والمناطق، كما سيطرت بعض التشكيلات المسلحة على مواقع أمنية واقتصادية وإدارية؛ الأمر الذي جعلها جزءاً من بنية السلطة الفعلية داخل الدولة (السنوسي، 2019، ص132).

وساهم انتشار السلاح خارج إطار الدولة في تعقيد المشهد الأمني؛ إذ أصبحت الدولة غير قادرة على فرض القانون أو إعادة بناء مؤسسة عسكرية وأمنية موحدة (UNSMIL, 2022, p.18)، كما ساهم الانقسام السياسي في تعزيز نفوذ الجماعات المسلحة، لأن بعض الأطراف السياسية اعتمدت عليها في حماية مواقعها أو فرض توازنات ميدانية. وبهذا المعنى، لم تكن الجماعات المسلحة خارج السياسة فقط، بل أصبحت جزءاً من الصراع السياسي نفسه (عبد السلام، 2021، ص81).

وقد أشارت مجموعة الأزمات الدولية إلى أن الجماعات المسلحة في ليبيا تحولت تدريجياً من تشكيلات مرتبطة بمرحلة الصراع إلى قوى تمتلك مصالح سياسية واقتصادية وأمنية معقدة داخل الدولة (International Crisis Group, 2020, p.13)، وهذا التحول زاد من صعوبة إعادة بناء الدولة، لأن بعض هذه الجماعات لم تعد ترى في استمرار الانقسام خطراً عليها، بل أصبحت تستفيد منه في تعزيز نفوذها ومصالحها.

إلى جانب الجماعات المسلحة، برزت قوى محلية وجهوية لعبت دوراً مؤثراً في إعادة تشكيل موازين القوة، وقد ارتبط صعود هذه القوى بضعف الدولة المركزية وتراجع قدرتها على إدارة التوازنات الداخلية (الورفلي، 2022، ص43). ففي ظل غياب مؤسسات الدولة أو ضعف حضورها، اتجهت بعض المدن والمناطق إلى بناء هياكل أمنية أو إدارية محلية، بما عمق منطق السلطة المحلية على حساب السلطة المركزية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص37).

كما لعب البعد القبلي والجهوي دورًا مهمًا في تشكيل التحالفات السياسية والعسكرية، لاسيّما في ظل غياب مشروع وطني جامع قادر على احتواء التعددات الاجتماعية والسياسية داخل الدولة، وقد أدى ذلك إلى تعقيد الأزمة، لأن بعض القوى المحلية أصبحت تنظر إلى الدولة من زاوية مصالحها الجهوية أو الأمنية، لا من زاوية بناء سلطة وطنية موحدة (أحمد، 2020، ص95)، وقد أشار مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط إلى أن توسع نفوذ الفاعلين المحليين في ليبيا جاء نتيجة مباشرة لضعف السلطة المركزية وفشل مؤسسات الدولة في إدارة التعددات السياسية والاجتماعية بعد عام 2011 (Carnegie Middle East Center, 2021).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويُعدُّ تآكل احتكار العنف المشروع أخطر نتائج صعود الفاعلين غير الدوليين؛ فالدولة الحديثة، كما يوضح ماكس فيبر، تقوم على احتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل إقليمها (فيبر، 1985، ص77)، وعندما تفقد الدولة هذا الاحتكار، فإنها لا تفقد أداة أمنية فقط، بل تفقد أحد أهم مقومات سيادتها؛ وفي الحالة الليبية، أدى انتشار الجماعات المسلحة وتعدد مراكز القوة إلى تراجع قدرة الدولة على التحكم في المجال الأمني، وأصبحت بعض المناطق تخضع لنفوذ قوى محلية أو مسلحة أكثر من خضوعها للمؤسسات الرسمية (جمال، 2021، ص56).

وقد انعكس هذا الوضع على بناء الدولة، لأن أي مشروع لإعادة توحيد المؤسسات السياسية ظل مرتبطًا بمدى القدرة على ضبط السلاح وإعادة هيكلة القطاع الأمني، كما أن فقدان الدولة لاحتكار استخدام القوة أدى إلى انتقال جزء من السلطة الفعلية من المؤسسات الرسمية إلى قوى موازية، وهو ما أضعف السيادة ووحدة الدولة (محفوظ، 2018، ص118). ومن ثم، فإن استعادة السيادة في ليبيا لا يمكن أن تتحقق دون معالجة ملف السلاح، وتفكيك أو دمج الجماعات المسلحة، وبناء مؤسسة أمنية وعسكرية وطنية موحدة.

المحور الثالث: العوامل الداخلية والخارجية في إعادة تشكيل السيادة الليبية:

أصبحت قضية إعادة تشكيل السيادة في ليبيا بعد عام 2011م من أكثر القضايا تعقيداً، بسبب تداخل العوامل الداخلية والخارجية في مسار الأزمة، فلم يعد ضعف السيادة مرتبطاً فقط بالانقسام السياسي أو هشاشة المؤسسات، بل أصبح مرتبطاً أيضاً بتدخلات إقليمية ودولية ساهمت في إعادة تشكيل موازين القوة داخل الدولة. ومن ثم، فإن فهم السيادة الليبية بعد عام 2011م يتطلب تحليل العلاقة بين الداخل والخارج، وبين القوى المحلية والمصالح الإقليمية والدولية.

أولًا: دور التدخلات الإقليمية والدولية في تعميق تعددية مراكز القوة:

شكلت التدخلات الإقليمية والدولية أحد أبرز العوامل المؤثرة في مسار الأزمة الليبية، فقد تحولت ليبيا بعد عام 2011م من ساحة انتقال سياسي داخلي إلى مجال تتقاطع فيه مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة، وقد أدى هذا الوضع إلى تعميق الانقسام الداخلي، وإضعاف قدرة الدولة على استعادة سلطة مركزية موحدة، لأن بعض الأطراف الليبية أصبحت تستند إلى دعم خارجي يعزز موقعها في الصراع.

لقد شهدت ليبيا تدخلات إقليمية متزايدة منذ المراحل الأولى للأزمة؛ إذ سعت بعض الدول إلى دعم أطراف سياسية أو عسكرية بما ينسجم مع مصالحها الأمنية والاستراتيجية (عبد العاطي، 2021، ص144)، وقد اتخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة، منها الدعم العسكري والمالي والسياسي والإعلامي، إضافة إلى توفير الغطاء الدبلوماسي لبعض الأطراف، وقد ساهم ذلك في إطالة أمد الصراع، لأن التنافس الخارجي وفر للأطراف الداخلية موارد إضافية للاستمرار في المواجهة بدل الوصول إلى تسوية وطنية (الورفلي، 2022، ص47).

ولم يكن التنافس الإقليمي حول ليبيا منفصلاً عن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011م، فقد ارتبطت الأزمة الليبية بصراعات النفوذ في شمال إفريقيا وشرق المتوسط، وبحسابات أمنية واقتصادية تتجاوز الداخل الليبي، وقد أشار المفكر "عبد الإله بلقزيز" إلى أن هشاشة الدولة العربية بعد موجة التحولات السياسية فتحت المجال أمام تزايد التدخلات الإقليمية، نتيجة ضعف السلطة المركزية وتراجع قدرة الدولة الوطنية على إدارة التوازنات الداخلية والخارجية بصورة مستقلة (بلقزيز، 2012، ص118).

وقد أدى تعدد الأجندات الإقليمية إلى إضعاف فرص بناء مؤسسات سياسية موحدة، لأن بعض القوى المحلية أصبحت مرتبطة بتحالفات خارجية متعارضة. وفي سياق ذلك، أوضح مركز الجزيرة للدراسات أن تضارب المصالح الإقليمية داخل ليبيا ساهم في تعقيد التسوية السياسية، وأضعف فرص بناء مؤسسات وطنية قادرة على احتواء الصراع (مركز الجزيرة للدراسات، 2024)، وبذلك أصبح القرار الليبي في كثير من الأحيان مرتبطاً بتوازنات تتجاوز الداخل الوطني.

أما على المستوى الدولي، فقد لعب تدخل حلف شمال الأطلسي عام 2011م دوراً محورياً في تغيير مسار الأزمة الليبية، فرغم أن التدخل جاء في بدايته تحت مبررات حماية المدنيين استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973، فإن غياب رؤية واضحة لمرحلة ما بعد إسقاط النظام ساهم في خلق فراغ سياسي وأمني

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

واسع (الأمم المتحدة، 2011، ص3)، وقد أدى هذا الفراغ إلى صعود جماعات مسلحة وتعدد مراكز النفوذ داخل الدولة.

كما أدى تعدد المصالح الدولية داخل ليبيا إلى تعقيد الأزمة، خاصة في ظل أهمية الموقع الجيوسياسي الليبي، وارتباطه بقضايا الطاقة والهجرة والأمن في المتوسط. وقد أشار المفكر "عزمي بشارة" إلى أن التدخلات الدولية في الدول الهشة غالباً ما تؤدي إلى إعادة تشكيل بنية السلطة بصورة معقدة، وبخاصة عندما تتداخل الاعتبارات الإنسانية مع المصالح الجيوسياسية للقوى الكبرى (بشارة، 2013، ص201).

وفي الحالة الليبية، بدا واضحاً أن بعض القوى الدولية تعاملت مع الأزمة من منظور مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهو ما انعكس على مواقفها من الأطراف المتصارعة، كما ساهم غياب موقف دولي موحد تجاه الأزمة في استمرار الانقسام، لأن بعض القوى الدولية دعمت أطرافًا مختلفة داخل الصراع، بما أثر في توازنات القوة داخل البلاد (ISPI, 2022, p.11)، وقد أوضح معهد العلاقات الدولية الإيطالي أن ليبيا تحولت تدريجياً إلى ساحة تنافس دولي مفتوح، تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية؛ الأمر الذي ساهم في إطالة أمد الصراع وتعقيد فرص التسوية السياسية (Istituto Affari Internazionali, 2021, p.14).

وقد ساهمت التدخلات الخارجية في تعميق تعددية مراكز القوة داخل ليبيا؛ إذ أدى الدعم الخارجي لبعض الأطراف إلى تعزيز نفوذ جماعات وقوى محلية على حساب السلطة المركزية، كما أدى ارتباط بعض الفاعلين المحليين بشبكات دعم خارجية إلى تعقيد جهود توحيد المؤسسات السياسية والعسكرية (Carnegie Middle East Center, 2021)، وقد أشارت مجموعة الأزمات الدولية إلى أن استمرار الانقسام الليبي ارتبط بوجود شبكات نفوذ داخلية مدعومة من أطراف خارجية، ما أضعف فرص بناء سلطة مركزية مستقرة (International Crisis Group, 2020, p.17).

ومن ثم، لم تكن التدخلات الإقليمية والدولية مجرد عامل خارجي مؤثر في الأزمة الليبية، بل أصبحت جزءًا من بنية الصراع نفسها. فقد ساهمت في إعادة تشكيل موازين القوة، وإضعاف القرار الوطني، وجعلت استعادة السيادة مرتبطة ليس فقط بالتوافق الداخلي، بل أيضًا بتقليل أثر التنافس الخارجي على ليبيا.

ثانياً: تحديات إعادة بناء السيادة الوطنية في ظل التوازنات المحلية والدولية:

إن إعادة بناء السيادة الوطنية في ليبيا تطرح إشكالية مركبة، لأنها لا ترتبط فقط بتشكيل حكومة موحدة أو إجراء انتخابات، بل ترتبط بإعادة بناء الدولة نفسها؛ فالسيادة لا تستعاد بمجرد الاعتراف الدولي بسلطة معينة، وإنما تستعاد عندما تتمكن الدولة من توحيد مؤسساتها، وضبط السلاح، وإنتاج شرعية سياسية مقبولة، وتقليل تأثير القوى الخارجية في قرارها الوطني.

وتُعدُّ عملية توحيد المؤسسات السياسية والأمنية من أهم شروط استعادة السيادة، فاستمرار المؤسسات المتوازية يؤدي إلى إنتاج قرارات متضاربة، ويضعف قدرة الدولة على إدارة المجال العام. وفي ليبيا، لم يكن الانقسام المؤسسي مجرد نتيجة للصراع، بل تحول إلى عامل يعيد إنتاج الأزمة ويطيل عمرها، فوجود سلطات متنافسة ومرجعيات متعددة للشرعية جعل بناء سلطة مركزية موحدة أمراً بالغ الصعوبة.

وقد أدى ضعف المؤسسة العسكرية والأمنية بعد عام 2011م إلى فراغ كبير داخل بنية الدولة؛ إذ ظهرت قوى مسلحة ومحلية تمارس أدواراً سياسية وأمنية خارج الإطار الرسمي؛ وتؤكد بعض الدراسات أن التدخلات الخارجية انعكست على مقومات الأمن القومي الليبي، بما في ذلك قدرة الدولة على حماية وحدتها واستقلال قرارها (الكشر، 2023، موقع إلكتروني). ومن ثم، فإن إعادة بناء السلطة المركزية لا يمكن أن تتحقق دون إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس وطنية ومهنية.

ويمثل ضبط الفاعلين المحليين والمسلحين تحدياً أساسياً أمام استعادة السيادة؛ فالدولة لا تستطيع أن تمارس سيادتها إذا ظل السلاح موزعاً بين جماعات متعددة، وإذا ظلت بعض القوى المحلية قادرة على فرض الأمر الواقع، وقد بينت دراسات حول إشكاليات بناء الدولة في ليبيا أن الأوضاع الأمنية كانت من أبرز معوقات بناء الدولة، وبخاصة مع بروز تشكيلات مسلحة حلت عملياً محل بعض وظائف الدولة في مناطق متعددة (حسن، 2024، https://democraticac.de/?p=99780).

غير أن معالجة ملف السلاح لا يمكن أن تكون أمنية فقط، لأن الجماعات المسلحة والقوى المحلية ترتبط في كثير من الأحيان بمصالح سياسية واقتصادية واجتماعية، لذلك فإن تفكيك هذه البنية يتطلب مشروعاً

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وطنياً شاملاً، يجمع بين إعادة هيكلة القطاع الأمني، وإدماج بعض العناصر ضمن مؤسسات الدولة وفق شروط قانونية، ومحاسبة الخارجين عن القانون، ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت بعض الفئات إلى الاعتماد على السلاح أو القوى المحلية.

1- وفي ذات السياق، تمثل التدخلات الخارجية تحدياً كبيراً أمام بناء السيادة الوطنية، فكلما ارتبط طرف داخلي بدعم خارجي، ضعفت فرص الوصول إلى تسوية وطنية مستقلة، وقد ذهبت بعض الدراسات إلى أن التدخل الدولي في ليبيا لم يكن موحد الاتجاه بعد سقوط النظام السابق، بل توزع بين أطراف مختلفة، ما ساهم في اختلال توازن القوى وإطالة أمد الصراع (الجروشي، 2023، https://lcsms.info/the-impact-of-international-intervention-on-the-libyan/)، كما تناولت دراسات أخرى دور بعض القوى الإقليمية في دعم أطراف متنافسة داخل ليبيا، معتبرة أن هذا التنافس جعل استقرار ليبيا مرتبطًا بدرجة كبيرة بتوافقات خارجية لا يملك الليبيون وحدهم السيطرة عليها (اللهيبة، 2019، https://dr-elfahssi-dcsp.blogspot.com/2019/01/blog-post.html?m=1).

ومن هنا، فإن إعادة بناء السيادة لا تقتضي فقط اتفاقاً داخلياً، بل تحتاج أيضًا إلى تقليل أثر التدخلات الخارجية وتحييدها، عبر بناء موقف وطني موحد، وتفعيل الدبلوماسية الليبية، وربط أي دعم خارجي بأولويات الدولة لا بأولويات الأطراف المتنافسة؛ فالدولة التي يتقاسم الخارج التأثير في قرارها لا تستطيع أن تستعيد سيادتها بصورة كاملة، حتى وإن امتلكت مؤسسات رسمية معترفًا بها.

وتحتاج ليبيا كذلك إلى توافق وطني جامع حول شكل الدولة وطبيعة السلطة وآليات توزيع الثروة وموقع المؤسسة العسكرية والأمنية داخل النظام السياسي، فقد كان غياب هذا التوافق من أهم أسباب استمرار الانقسام، لأن كل طرف نظر إلى بناء الدولة من زاوية مصالحه ومخاوفه الخاصة، وتؤكد الدراسات المرتبطة بالأمن القومي الليبي أن حماية الدولة لا تتحقق فقط بحماية الحدود، بل بقدرتها على حماية وحدتها الداخلية واستقرارها السياسي والاجتماعي (الكشر، 2023، https://lam-journal.ly/index.php/jar/article/view/1145).

ويبدو أن التحدي الحقيقي في ليبيا يتمثل في الانتقال من منطق تقاسم النفوذ إلى منطق بناء الدولة، فطالما بقيت السلطة تفهم باعتبارها غنيمة سياسية أو جهوية، ستظل السيادة مجزأة بين أطراف متعددة، أما بناء السيادة فيحتاج إلى إعادة الاعتبار لفكرة الدولة باعتبارها مؤسسة جامعة، لا أداة في يد طرف سياسي أو عسكري، كما أن أي مشروع جاد لاستعادة السيادة ينبغي أن يبدأ بتوحيد المؤسسات، ثم إعادة بناء القطاع الأمني، ثم إنشاء إطار سياسي جامع يحد من التدخل الخارجي، ويعيد للدولة قدرتها على إدارة المجال العام.

خاتمة

يتضح من خلال هذ البحث أن تفكك السيادة في ليبيا بعد عام 2011م لم يكن ظاهرة عابرة أو نتيجة مباشرة لسقوط النظام السابق فقط، بل كان نتيجة لتداخل عوامل داخلية وخارجية ساهمت في إعادة تشكيل بنية الدولة الليبية؛ فقد أدى الانقسام المؤسسي والسياسي إلى إضعاف السلطة المركزية، بينما أدى صعود الجماعات المسلحة والقوى المحلية إلى تآكل احتكار الدولة للعنف المشروع، في حين ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعميق تعددية مراكز القوة وإضعاف وحدة القرار الوطني.

كما كشف البحث أن السيادة في الدول الهشة لا تقاس بمجرد الوجود القانوني أو الاعتراف الدولي، بل تقاس بقدرة الدولة على ممارسة وظائفها الأساسية، وفرض سلطتها على الإقليم، وتوحيد مؤسساتها، وضبط استخدام القوة، وإدارة علاقاتها الخارجية بصورة مستقلة. وفي الحالة الليبية، بقيت الدولة قائمة من الناحية القانونية، لكنها عانت من سيادة مجزأة من الناحية العملية، نتيجة تعدد السلطات، وانتشار السلاح، وتدخل الخارج، وتراجع فاعلية المؤسسات.

ومن ثم، فإن استعادة السيادة الوطنية في ليبيا ليست مسألة فنية أو إدارية فحسب، بل هي عملية سياسية عميقة تتطلب معالجة جذور الانقسام، وإعادة بناء الشرعية، وتوحيد المؤسسات، وضبط السلاح، وتقليل الاعتماد على الخارج، فالمشكلة الليبية لا تتعلق فقط بغياب سلطة مركزية، بل بوجود مراكز قوة متعددة تشكلت خلال سنوات الأزمة، وأصبحت تمتلك مصالح مرتبطة باستمرار الوضع القائم. ولذلك فإن بناء السيادة يحتاج إلى مشروع وطني جامع يعيد للدولة دورها بوصفها الإطار الأعلى للسلطة والقرار.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبناءً على ما تقدم، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- أظهر البحث أن مفهوم السيادة في الحالة الليبية تعرض لتآكل واضح بعد عام 2011م؛ إذ لم تعد الدولة قادرة بصورة كاملة على احتكار القرار السياسي والأمني داخل حدودها، رغم استمرار وجودها القانوني واعتراف المجتمع الدولي بها.
2- بين البحث أن الانقسام المؤسسي والسياسي كان من أبرز العوامل التي ساهمت في تفكك السيادة؛ إذ أدى تعدد السلطات والمرجعيات إلى إضعاف وحدة القرار الوطني وتعطيل مسارات بناء الدولة.
3- توصل البحث إلى أن صعود الفاعلين غير الدوليين، ولاسيّما الجماعات المسلحة والقوى المحلية، ساهم في تآكل احتكار الدولة لاستخدام القوة، وأدى إلى توزيع السلطة الفعلية بين مراكز متعددة داخل الإقليم.
4- أوضح البحث أن أزمة الشرعية السياسية في ليبيا أسهمت في إطالة أمد الانقسام، لأن الأطراف المتنافسة لم تتفق على قواعد دستورية وسياسية مستقرة لإدارة المرحلة الانتقالية.
5- كشف البحث أن التدخلات الإقليمية والدولية لعبت دوراً مهماً في تعميق الأزمة الليبية، من خلال دعم أطراف مختلفة، وإعادة تشكيل موازين القوة، وربط بعض المسارات الداخلية بحسابات خارجية.
6- إن الدولة الليبية تمثل نموذجاً للدولة التي تحتفظ بسيادتها القانونية، لكنها تعاني من ضعف السيادة الفعلية نتيجة هشاشة المؤسسات وتعدد مراكز القوة.

توصيات البحث

1- ضرورة العمل على توحيد المؤسسات السياسية والتنفيذية والتشريعية في ليبيا، باعتبار أن تعدد مراكز القرار يمثل أحد أهم أسباب ضعف السيادة واستمرار الانقسام.
2- إعادة بناء المؤسسة الأمنية والعسكرية على أسس وطنية ومهنية، بما يضمن احتكار الدولة لاستخدام القوة وخضوع السلاح لسلطة قانونية موحدة.
3- وضع برنامج واضح للتعامل مع الجماعات المسلحة، يقوم على الدمج المشروط أو التفكيك أو إعادة التأهيل، وفق معايير قانونية ومؤسسية تضمن عدم إعادة إنتاج سلطة السلاح.
4- دعم مسارات الحوار والمصالحة الوطنية، بما يساعد على بناء الثقة بين الأطراف الليبية، وتجاوز إرث الصراع والانقسام، وخلق قاعدة سياسية مشتركة لبناء الدولة.
5- الحد من التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، من خلال دعم مسار سياسي وطني مستقل، وتوحيد الموقف الليبي تجاه الفاعلين الإقليميين والدوليين.
6- إعادة بناء الشرعية السياسية عبر إطار دستوري واضح، وانتخابات نزيهة، ومؤسسات قادرة على تمثيل الإرادة الوطنية بصورة مستقرة.
7- ربط مشروع استعادة السيادة بإصلاح اقتصادي وإداري شامل، لأن ضعف الخدمات والفساد والتدهور المعيشي من العوامل التي تعمق هشاشة الدولة وتضعف ثقة المواطنين في المؤسسات.
8- تعزيز دور الدولة في إدارة الموارد الوطنية، وخاصة النفط، بما يمنع استخدامها كأداة للصراع السياسي أو الجهوي، ويجعلها أساسًا لبناء الاستقرار والتنمية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- أحمد، سالم، (2020)، البعد القبلي وأثره في الأزمة الليبية"، مجلة الدراسات السياسية العربية، العدد 12.
2- السنوسي، مفتاح، (2019)، الجماعات المسلحة ومستقبل الدولة في ليبيا، القاهرة: المركز العربي للدراسات السياسية.
3- الصلابي، علي محمد، (2020)، ليبيا وتحديات بناء الدولة الحديثة، إسطنبول: دار المعرفة.
4- الجابري، محمد عابد، (1994)، العقل السياسي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5- الغندور، خالد عبد السلام، (2026)، تفكك السيادة في الدول الهشة: تحليل الحالة الليبية في ظل تعددية مراكز القوة بعد 2011م، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية.
6- الورفلي، محمد، (2022)، القوى المحلية وإعادة تشكيل السلطة في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
7- الأمم المتحدة. (2005)، وثيقة القمة العالمية. نيويورك: الأمم المتحدة.
8- الأمم المتحدة، (2011)، قرار مجلس الأمن رقم 1973 بشأن ليبيا، نيويورك: الأمم المتحدة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

9- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022)، التحول السياسي وإشكالية الشرعية في ليبيا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
10- بلقزيز، عبد الإله، (2012)، الدولة والسلطة والشرعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11- بشارة، عزمي. (2013)، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12- بلعيد، الصادق. (2016)، الدولة والتحولات السياسية في العالم العربي، تونس: دار الجنوب للنشر.
13- بودان، جان. (1982)، الجمهورية، ترجمة: أنطون حمصي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
14- جمال، وائل. (2021). الدولة الهشة وتحولات السلطة في العالم العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15- سبيلا، محمد، (2007)، العولمة والهوية، الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق.
16- عبد العاطي، محمد، (2021)، التدخلات الإقليمية وأثرها على الأزمة الليبية، القاهرة: دار العربي للنشر.
17- فيبر، ماكس، (1985)، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة: جورج كتورة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
18- محفوظ، محمد، (2018)، الدولة وإشكالية العنف السياسي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
19- نافعة، حسن. (2018). تفكك الدولة الوطنية العربية. القاهرة: دار الشروق.

ثانياً: الدوريات والتقارير والمواقع الإلكترونية:

2- بوكليخة، عائشة (2017)، الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجاً، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني.
3- عبد السلام، خالد. (2021)، "أزمة الشرعية والانقسام السياسي في ليبيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 225.
4- إيهاب باسل حمودي، مركز الجزيرة للدراسات، (22 فبراير 2024م)، صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبوليتيكي، الدوحة، منشور على: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5857
5- عبدالرؤوف الجروشي (2023)، أثر التدخل الدولي على الصراع الليبي في مرحلة ما بعد القذافي، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، منشور على: https://lcsms.info/the-impact-of-international-intervention-on-the-libyan/
6- اللهيبة، خير (2019)، التدخل الإقليمي والدولي في الشأن الداخلي الليبي، مدونة الدكتور المهدي الفحصي، منشور على: https://dr-elfahssi-dcsp.blogspot.com/2019/01/blog-post.html?m=1
7- حسن، محمد، (9 سبتمبر 2024)، إشكاليات بناء الدولة في ليبيا 2011–2022، المركز الديمقراطي العربي ، منشور على: https://democraticac.de/?p=99780
8- الكشر ، معمر(2023)، أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011–2023، منشور على: https://lam-journal.ly/index.php/jar/article/view/1145

ثالثاً : المراجع الأجنبية:

9- Carnegie Middle East Center. (2021). Reports on local actors and state authority in Libya.
10- International Crisis Group. (2020). Libya's Fragmentation and Armed Groups. Brussels: ICG.
11- Institute for Security Studies. (2021). Libya's Security Fragmentation and Armed Actors. Pretoria: ISS.
12- Istituto Affari Internazionali. (2021). Libya and International Competition. Rome: IAI.
13- ISPI. (2022). Libya: Political Fragmentation and International Rivalries. Milan: Italian Institute for International Political Studies.
14- UNDP. (2021). Governance and Institutional Challenges in Libya. United Nations Development Programme.
15- UNSMIL. (2022). Report on the Security Situation and Political Process in Libya. United Nations Support Mission in Libya.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).